

بلى... مصر تعاني من انفجار سكاني

أيمن زهري (٥)

العامية. وقد قامت ركائز السياسة السكانية على هذه المحاور الثلاثة: ارتفاع معدلات المواليد، الخلل في توزيع السكان وتدني الخصائص السكانية، إلا أن الاهتمام العام في وسائل الإعلام دائما يصور المشكلة السكانية على أنها زيادة عددية فقط وهو ما يجافي الحقيقة ويتناسى عنصر الكثافة السكانية والأهم من ذلك عنصر الجودة المتمثل في الخصائص السكانية.

اعود للاجابة عن السؤال الذي طرحه الاستاذ كمال ديب في مقاله: هل تعاني مصر من انفجار سكاني؟ نعم ان مصر تعاني من انفجار سكاني... ومشكلات تنموية واقتصادية معا. ان مصر تزداد كل عام بمقدار مليون ونصف المليون نسمة وهو عدد كبير لا تستطيع معه امكانيات الدولة توفير المأكل والملبس والتعليم والطبابة وفرص العمل المناسبة. اضع الى ذلك ان التركيبة السكانية تميل الى صغار السن حيث ان اكثر من ٥٠ بالمئة من عدد سكان مصر البالغ ٧٣ مليون نسمة تحت العمر ١٥ سنة، اي انهم مستهلكون وليسوا منتجين ومعظمهم في المراحل التعليمية المختلفة. اضع الى ذلك ان معدل الخصوبة (عدد الاطفال لكل امرأة في المتوسط) يساوي ثلاثة وهو معدل مرتفع اذ ما قورن بمعدلات النمو الاقتصادي. الاهم من ذلك ونظرا للتكوين القتي للهرم السكاني في مصر فان خفض هذا المعدل وكبح جماح النمو السكاني سوف يكون اكثر صعوبة في المستقبل نظرا لان امهات المستقبل قد ولدن بالفعل وان هناك اعدادا هائلة سوف تدخل سن الزواج كل عام وهو ما يسمى بقوة الدفع الذاتي للسكان ما سيؤدي الى استمرار عدد السكان في الزيادة حتى لو استطعنا خفض معدل المواليد الى طفلين لكل امرأة.

اما من ناحية توزيع السكان فانه لا يخفى على القارئ ان مصر واحة كبيرة يعيش معظم سكانها حول نبع الماء فيها وهو نهر النيل. وعلى الرغم من محاولات الحكومة المصرية لتشتيت الفائض السكاني ودفعه للسكن في المدن الجديدة التي اقامتها في الصحراء الا ان هذه المدن لم تستوعب القدر الكافي من السكان الذي يمكن ان يحدث خلخلة كبرى للكثافة السكانية في الوادي والدلتا. اما البعد الثالث للمشكلة السكانية وهو تدني الخصائص السكانية فانه يمثل انعكاسا حيا للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر من جراء النمو السكاني وعدم ارتقاء خطط التنمية للوفاء بحاجات المواطنين، وعلى الرغم من ان الحكومة قد خطت خطوات كبيرة تجاه تحسين صحة الام والطفل ودعم الخدمات الصحية الاساسية الا ان الخدمات التعليمية قد تأثرت كثيرا وليس ادل على ذلك من ان معدلات الامية ما زالت مرتفعة وبخاصة بين الاناث. خلاصة القول ان مصر تعاني من مشكلة سكانية مزمنة... وكذلك من مشكلة تنموية واقتصادية، وكلتاها تؤثر وتتأثر بالأخرى.

(٥) خبير ديموغرافي مصري - استاذ زائر في الجامعة الاميركية في بيروت

نشر الاستاذ كمال ديب مقالا بعنوان «هل تعاني مصر من انفجار سكاني؟» في هذه الصفحة في العدد الصادر يوم السبت ١٩ حزيران ٢٠٠٤ وقد تخيلت للوهلة الاولى انه سوف يتعرض للجدل الدائر في مصر حول المشكلة السكانية ونظرة الحكومة لها على انها ام المشاكل وسبب ما نتعرض له من ازمت اقتصادية واجتماعية وما تنادي به بعض الاصوات من ان المشكلة في مصر هي ازمة تنمية وليست ازمة سكان، وعلى الرغم من انني اميل الى الرأي التوفيقى القائل بان المشكلة هي مشكلة سكانية تنموية الا ان ذلك لا يمنع من ان مصر تعاني ازمة سكانية كبرى.

ولعلي في هذا الصدد وتعقبا على هذا المقال لا بد من ان اثبت حقيقتين واضحتين في مقال الأخ الكريم، اولهما حبه الشديد لمصر وحرصه على رقيها وتقدمها والثانية هي المنظور الاقتصادي الذي خلص من خلاله الى ان مشكلة مصر تتجاوز الازمتين معا.. السكانية والتنموية الى المشكلة الرئيسية التي عرضها سيادته ومعه كل الحق وهي مشكلة ادارة الاقتصاد المصري والموارد الاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

وبما انني لست خبيرا في الاقتصاد فان مقالي هذا سوف يركز بصفة اساسية على الرد على بعض النقاط التي اشار اليها الاستاذ الفاضل كاتب المقال من ناحية ديموغرافية بحتة مع تقديري لوجهة نظر الكاتب حول المسألة الاقتصادية المصرية كأحد المهتمين بالشأن الاقتصادي المصري بصفة عامة.

اورد الكاتب في صدر مقاله مقارنة ديموغرافية بين مصر وفرنسا حيث قال سيادته بالحرف الواحد «عدد سكان فرنسا يساوي عدد سكان مصر ولكن مساحة فرنسا هي نصف مساحة مصر» وهذه معلومة جغرافية صحيحة ولكن الاخ العزيز لم يشر بحال من الاحوال الى كيفية توزيع السكان في البلدين. ان عدد سكان مصر المقارب لعدد سكان فرنسا يعيشون على مساحة لا تتجاوز ٦ بالمئة من مساحة مصر الجغرافية حيث يتركز معظم السكان في المنطقة التي تجول بها كاتب المقال عند زيارته الاخيرة لمصر وهي منطقة الدلتا والشريط الضيق على جانبي نهر النيل في صعيد مصر، اما المساحة الباقية فهي في معظمها صحراء جرداء لا تصلح للسكن ولا يزيد عدد سكانها عن ٢ بالمئة من عدد سكان مصر.

يقودني ذلك الى العودة للوراء قليلا لتذكير القارئ الكريم بان جهود مواجهة المشكلة السكانية ليست وليدة اللحظة انما قد بدأت في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وتوجت في العام ١٩٨٥ بإنشاء المجلس القومي للسكان ليضطلع بوضع السياسة القومية (الوطنية) للسكان وقد ادرك العاملون في حقل السكان في مصر ان الزيادة السكانية في مصر لا تتمثل فقط في زيادة اعداد المواليد وانما في سوء التوزيع الجغرافي للسكان على خارطة مصر وكذلك تدني الخصائص السكانية وعلى رأسها معدلات الامية ووفيات الرضع والاطفال والصحة